وغيرها مما له الفعل او مفعوله الموقوع اي لفظا او تقديرا لما تقدم في
الفاعل الذي لم يذكر معه فاعله اي الذي تذكر ولم يقصد فاعل يصح الذي ذكر فاعل
له لا لفظا ولا تقديرا لغرض من الاغراض هي المنشا داليها في قول ابي حيان

وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام
والعلم والجهل والاحتقار والسجع والوفاق والايثار

اي للخوف عليه نحو يشتم الامير او منه نحو غصب مالي والابهام نحو ضرب زيد واتى بفعل عين
الفاعل لكنه تريد الابهام على السامع والوزن كقوله ولا بد يوما ان ترد الودائع
اذ لو قال ان يرد الله الودائع لم يتزن البيت والتحقير نحو اصيب المسلم اذا كان المصيب
كافرا والتعظيم بعكسه والعلم به نحو خلق الانسان ضعيفا خلق الانسان من عجل والجهل به
نحو سرق المتاع ورجي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وانت تجهل عين الساذق والراوي
والاختصار نحو منا ظعن ومنا اقام ومنكر يشيب منه هذه القادم وان قلت ليستقم بستر الله والسجع
نحو من طابت سريرته حمدت سيرته والوفاق اي توافق فقرا الاسجاع في المقدار
نحو طلع هلال ليوسع اهلال والايثار اي ان يوثر المتكلم عرضه السامع بان يكون السامع
يكبره الفاعل او نسبة الفعل اليه فيوثر المتكلم عرضه بحذف الفاعل على عرض نفسه
فيحذف الفاعل وهذه الاغراض انما تخص علما المعاني لانهم هم الباحثون عنها

وخلق الانسان ضعيفا وخسر صفقه بانه لا ينمالك عن شهوته

فاقيم المفعول به اي حيث وجد في اللفظ والا فما اختص منه ظرف مكاني نحو جلس
امام الامير او زماني نحو صيم رمضان او مجرور ولغو ولا سقط في ايديهم وسير
بزيد او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب
عن المفعول اذا لم يوجد من اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب عنه مع وجوده
وجوده مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تاخر
وتقدم احد الثلاثة اليب صحيح نحو لم يغن بالامس احد والصحيح الاول

من الاسناد اليه وتفاوت الاسناد بين لابصر لان اسناد الفعل الى الفاعل
على جهة صدوره منه او قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه
او فيه او نحوه فان كان الفعل الذي هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم
مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثي مجرد فوزنه
مفعول كمضروب ومحمود به او من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان

بميم.

بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر قال في الخلاصة
وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمنطلق المنتظر
وبين اسم مفعوله الثلاثي اضطرد زيادة مفعول كان من قصد
وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لال نحو جا المضروب عبده او كونه للحال والاستقبال
بشرط اعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف نحو ما مضروب زيد
وامضروب عمرو وان الامير مكرم خدمه وصردت برجل مهما نه ابوه
وكسر ما قبل اخره اي ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا نحو شربت ضربه فقط
وقال بعضهم ان الكسرة في نحو شربت مبنيا للمفعول عبر بها فيه مبنيا للفاعل
واما تقديرا في الضم والكسر معا او في احدهما قال فادغمت والادغام واجب
لان ادغام المثلين مع عدم المانع منه الادغام واجب وفتح ما قبل اخره
واعتبر هنا فتح ما قبل الاخر عكس الماضي لثقل المضارع وخفة الفتح على
ضمين اي صادف عليها منه باب حقوف الكلم على جوازه نحو قولك ضرب زيد
اي نحو زيد من ضربه زيد مبنيا للاسم فاعله وان شئت قلت مبنيا للمفعول
او للمجهول اي للمجهول فاعله واستشكل هذا الاخير بانه قد لا يكون فاعله
مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفي في مناط التسمية
الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن
ان يجهل فاعله زيد نايب الفاعل اي لان اصل التركيب ضرب عمرو زيدا
فحذف عمرو الذي هو فاعل بضرب لغرض من الاغراض السابقة فبقي الفعل
محتاجا لما يسند اليه فاقيم المفعول به مقام الفاعل في الاسناد اليه
اكرم عمرو اعلم ان الواو تزاد في عمرو غير المنصوب فرقا بينه وبين عمرو وانها
اختص عمرو بالزيادة لانه اخف للضرافه وزيدت الواو دون الالف
ليلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء ليلا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم وانما كتبا بالواو بشروط ان يكون عليها فلا تزاد في غيره كعمرا حد عمرو الاسناد
وهو ما يبنيها منه اللحم والعمر في قولك لعمرك اي حياتك وان لا يكون محلى بالالف
واللام فلا تزاد في نحو يا عدائم لعمرك السير منها لعلة الاستعمال وان لا يضاف
كما قبل وفيه ان الشرط الاول يغني عنه وان لا يكون مصغرا فلا تزاد في
عمير تصغير عمرو وان لا يا من اللبس بوقوعه في قافية فلا تزاد فيه الواو حينئذ

بميم.

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)